بيروت، في ١٢ كانون الأول ٢٠٢٤

جانب رئيس مجلس الوزراء اللبناني
السيد نجيب ميقاتي المحترم

تحية وبعد،

لقد مارس نظام الأسد على مدى عقود من الوصاية والاحتلال سياسة ممنهجة لتدمير الكيان اللبناني وإخضاع مؤسساته. فعمد إلى تصفية معارضيه جسدياً عبر الاغتيالات السياسية والإعلامية، ونفي وتهجير القيادات المعارضة، واعتقال وتعذيب آلاف اللبنانيين في سجونه ومراكز مخابراته المنتشرة على كامل الأراضي اللبنانية. كما طوّع القضاء اللبناني لخدمة أجندته، وحلّ الأحزاب المناوئة له. ولم يكتفِ بالقمع المباشر، بل عمل على تفكيك النسيج المجتمعي اللبناني من خلال تأجيج النعرات الطائفية والمذهبية وتعميق الانقسامات الداخلية، مستهدفاً القضاء على القيم الديمقراطية والتعددية التي تميّز بها لبنان تاريخياً.

وتحت ستار ما سُمّي بـ "الوصاية"، فرض النظام السوري على لبنان مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات في ظل احتلال كامل في موازين القوى بين الطرفين وسيطرة سورية كاملة على القرار اللبناني السياسي والعسكري والأمني، وانتشار قواتها العسكرية وأجهزة مخابراتها على كامل الأراضي اللبنانية. وبذلك جاءت هذه الاتفاقيات باطلة قانونياً منذ لحظة توقيعها، كونها فُرضت بالإكراه على سلطة لبنانية مقيّدة الإرادة، في انتهاك صارخ لأحكام الدستور اللبناني ولمبادئ القانون الدولي والأعراف الدبلوماسية، وفي ظروف تشبه تماماً ما فرضته ألمانيا النازية على حكومة فيشي الفرنسية.

واليوم، مع انتهاء حقبة الوصاية السورية المظلمة، بات من الواجب الوطني والقانوني إعلان بطلان هذه الاتفاقيات وإنهاء العمل بها نهائياً. فالاتفاقيات التي وُلدت تحت وطأة الاحتلال والإكراه هي اتفاقيات باطلة منذ نشأتها، وفق أبسط قواعد القانون العام والدولي.

وعليه، يتقدم حزب الكتائب اللبنانية إليكم بالمطالب التالية لتصحيح العلاقات اللبنانية-السورية ووضعها في إطارها الطبيعي:

1. اتخاذ كافة التدابير والإجراءات القانونية والدبلوماسية اللازمة لتقصّي الحقائق وكشف مصير المخفيين قسراً والمعتقلين اللبنانيين في السجون السورية والذين لا يقل عددهم عن ٦٢٢ مواطناً لبنانيًا.

2. منح تعويضات عادلة للمعتقلين اللبنانيين في السجون السورية ولذوي الشهداء الذين قضوا تحت التعذيب، أسوةً بالتعويضات التي نالها المحررون من السجون الإسرائيلية.

3. حلّ المجلس الأعلى اللبناني-السوري وأمانته العامة وهيئة المتابعة والتنسيق.
4. حصر العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عبر السفارتين الرسميتين وفقاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، ومنع إنشاء أي قنوات موازية خارج الأطر الدستورية والدبلوماسية.

5. إلغاء معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق واتفاقية الدفاع والأمن بين البلدين.

6. إعلان وقف العمل بجميع الاتفاقيات والبروتوكولات والمذكرات والبرامج والعقود المنبثقة عن هذه المعاهدة في كافة المجالات القضائية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والتجارية والتربوية والعمل وغيرها، بانتظار انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية وانبثاق السلطة في سوريا لإعادة التفاوض بشأنها.

7. حلّ جميع اللّجان والأجهزة المشكّلة بموجب المعاهدة والاتفاقيات والاتفاقات المنبثقة عنها وبشكل خاص لجنة الشؤون الخارجية، لجنة شؤون الدفاع والأمن، ولجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لمخالفتها أحكام الدّستور اللّبناني وانتهاكها مبدأ السّيادة والاستقلال بين الدّولتين ومبادئ القانون الدّولي العام.

8. إعطاء التوجيهات للأجهزة الأمنية المختصة للبحث والتحرّي وتعقّب حبيب الشرتوني المحكوم عليه في قضية اغتيال رئيس الجمهورية الشهيد بشير الجميّل وتنفيذ حكم المحكمة الصادر بحقه.

9. إعادة فتح ملفات التحقيق في قضايا اغتيال رموز ثورة الأرز وانفجار مرفأ بيروت، ومتابعة التحقيقات في ضوء المعلومات الجديدة التي ظهرت مؤخراً في الوثائق السورية المتعلقة بهذه القضايا.

10. اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لملاحقة المسؤولين السابقين في النظام السوري الذين لجأوا إلى لبنان، ومحاسبتهم على الانتهاكات المرتكبة بحق الشعب اللبناني، ومنع تحويل لبنان إلى ملاذ آمن للطغاة والمتورطين في الجرائم ضد الانسانية.

11. إزالة كافة الرموز والنُّصب التذكارية لحافظ الأسد وعائلته بشكل فوري وشامل، وإعادة تسمية الشوارع والساحات اللبنانية التي تحمل أسماءهم أو اسم سوريا بأسماء وطنية لبنانية.

12. إعلان يوم ٢٦ نيسان يوماً وطنياً رسمياً، تخليداً لذكرى تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال السوري في العام ٢٠٠٥.

13. ترسيم الحدود البرية والبحرية بين البلدين فور انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية وانتظام المؤسسات في سوريا.

إن العلاقات بين الدول ذات السيادة تُبنى حصراً على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل. ولقد علّمتنا تجربتنا المريرة مع نظام الأسد أن أي علاقة مع سوريا في المستقبل يجب أن تقوم على أسس واضحة وثابتة: احترام السيادة والاستقلال التام للبلدين، منع أي تدخل في الشؤون الداخلية تحت أي ذريعة كانت، التعامل بندية ومساواة كاملة في الحقوق والواجبات، حصر التعاون في المجالات التي تخدم مصلحة البلدين وفق الأصول والأعراف الدولية، والتزام الشفافية والوضوح في الاتفاقيات والمعاهدات.

إن حماية سيادة لبنان واستقلاله وصون كرامة شعبه هي مسؤولية تاريخية ووطنية. لذا نطلب من دولتكم إيلاء هذا الملف الأولوية القصوى واتخاذ الإجراءات اللازمة فوراً لتصحيح العلاقات اللبنانية-السورية بما يحفظ حقوق لبنان وشعبه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

رئيس حزب الكتائب اللبنانية
النائب سامي الجميّل